

أدانت محكمة جزائرية صباح اليوم الأربعاء مدوناً بالسجن ثمانية أشهر مع وقف التنفيذ، على خلفية دعوته لمقاطعة الانتخابات البرلمانية الأخيرة. <? prefix ecapseman:lmx? /> o =

وأصدرت محكمة الجench بالعاصمة اليوم الأربعاء الحكم في حق المدون طارق معمرى (23 سنة) بعد إدانته بعدة اتهامات شملت "تخطيط ملك الغير، وحرق وثائق إدارية، وإهانة هيئة نظامية (لجنة الانتخابات)، والتحرىض المباشر على التجمهر".

وتلقى معمرى حكماً بالسجن ثمانية أشهر مع وقف التنفيذ، وغرامة 100 ألف دينار جزائرى (1200 دولار) كتعويض "لتخريب لافتات الحملة الانتخابية".

وألقي القبض على معمرى فى الثانى من مايو/ أيار الماضى، وأحيل إلى التحقيق قبل إطلاق سراحه بعد نشره مقاطع مصورة على مواقع التواصل الاجتماعى يدعو فيها إلى مقاطعة الانتخابات، وفقاً لفرانس برس. كما أشارت الاتهامات إلى أنه شارك فى إتلاف لافتات خصصت للدعاية الانتخابية بأحد أحياء العاصمة. ونفى الشاب معمرى أمام القاضى فى الجلسة السابقة "أن يكون أهان هيئة نظامية، وإنما نزع لافتات الحملة الانتخابية ووضعها جانباً لأنه يرفض الانتخابات".

وأكد "أن مقاطع الفيديو التى نشرها على الإنترنت كانت رسالة لرئيس الجمهورية تعبر عن رأيه؛ لأن الإعلام الرسمى لم يفتح له المجال للتعبير عن آرائه".

وكانت منظمات حقوقية فى الجزائر قد أدانت فى وقت سابق محاكمة المدون طارق معمرى، واعتبرته "محاولة للتضييق على ناشطى حقوق الإنسان".

وجرت الانتخابات البرلمانية فى العاشر من مايو/ أيار الماضى، وفاز فيها الحزب الحاكم بأغلبية المقاعد فى البرلمان الجديد، وبلغت نسبة المشاركة فيها 43 بالمائة وسط تشكيك من قوى المعارضة فى نزاهتها

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 27/06/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com